الأمم المتحدة

A/C.2/71/L.19

الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
اللجنة الثانية
البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١
وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١
ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر
الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تايلند*: مشروع قرار

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٥/١٩٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٢٢٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٥٣ و ٥٧/٢٧٠ ألف المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/ يونيه ٢٠٠٣ و ٦٤/٢٣٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٥٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١٩٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٦٦/٢٨٨ المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليه ٢٠١٢ و ٦٧/٢٠٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٦٨/٢١٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٦٨/٣٠٩ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ٦٨/٣١٠ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ٦٩/١٠٨ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

191016 191016 16-17910 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

و ٢١٤/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٠١/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وسائر القرارات ذات الصلة المتخذة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ والمتعلق بشكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية وقرارها ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ والمتعلق باستعراض تنفيذ قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(١)] وجدول أعمال القرن ٢١[(٢)] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[(٣)] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٥] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٨] وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٩] والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١٠] وإعلان ومنهاج عمل بيجين[١١] والوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[١٢]،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[١٣]،

وإذ تشير إلى برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[١٤] وإعلان فيينا[١٥]،

---

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٩) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) القرار دإ-٢/٢١، المرفق.

(١١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١٢) القرار ٦/٦٨.

(١٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٤) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(١٥) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وإذ تشير أيضا إلى إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[١٦]،

وإذ تؤكد من جديد أهمية دعم تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تؤكد من جديد أيضا إعلان سينداي وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[١٧]، اللذين اعتمدا خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تشير إلى الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة،

وإذ تسلم بالنتائج المتفق عليها دوليا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك اتفاق باريس[١٨]،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة المدة، وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، وإذ تعيد أيضا تأكيد الأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منذ عام ١٩٩٢ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر أضخم تحدٍ يواجهه العالم اليوم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، وبأنه على الرغم من أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تنميته المستدامة وعن القضاء على الفقر فيه وأنه ليس من المغالاة في شيء التشديد على أهمية دور السياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية، من الضروري اتخاذ تدابير محددة متضافرة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة التي ترتبط بالغايات والأهداف المتفق عليها دوليا بشأن الفقر، بما فيها الغايات والأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة

---

(١٦) القرار ٦٩/١٥، المرفق.

(١٧) القرار ٦٩/٢٨٣، المرفقان الأول والثاني.

(١٨) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م-٢١، المرفق.

المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة وإعلان الأمم المتحدة للألفية[١٩]، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢٠]،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة الاستمرار في تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات، عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها، بحيث يتسنى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وإذ تكرر تأكيد أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في الإطار الشامل للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة،

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها،

وإذ تعيد تأكيد ما للحرية والسلام والأمن، واحترام جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق وكذلك الحق في الغذاء، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية من أهمية بالنسبة إلى تحقيق التنمية،

وإذ تشدد على أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - تعيد تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ وتحث على تنفيذ ما جاء فيها بالكامل؛

٢ - تشدد على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والعمليات المنبثقة عنه بالنسبة إلى صوغ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢٠] وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣ - تقر في هذا الصدد بأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ترتكز إلى بضعة عناصر ترد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، منها إنشاءُ منتدى سياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة، حُددت فيما بعد طريقة انعقاده وترتيباته التنظيمية بموجب قرارها ٢٩٠/٦٧؛ وتعزيزُ المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو الذي نص عليه في وقت لاحق قرارها ١/٦٨؛ والعملية المفضية إلى اعتماد أهداف التنمية المستدامة، على نحو ما حدد قراراها ٣٠٩/٦٨ و ١/٧٠ معالمها

(١٩) القرار ٢/٥٥.

(٢٠) القرار ١/٧٠.

فيما بعد؛ وتعزيز الربط بين العلم والسياسات، بما في ذلك عن طريق إعداد تقرير عن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي؛ والعملية المفضية إلى اعتماد آلية تيسير التكنولوجيا؛

٤ - ترحب بقرارها ٢٩٩/٧٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي؛

٥ - تلاحظ انعقاد أول اجتماع للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦؛

٦ - تثني على البلدان الاثنين والعشرين التي قدمت استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، وتشيد بروح الالتزام والقيادة التي تحلت بها هذه البلدان، وتنوه بإسهامها الإيجابي في تعزيز التنمية المستدامة؛

٧ - تحيط علما مع التقدير بالإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦[٢١]؛

٨ - ترحب بالتقدم المحرز في تفعيل العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا وعقد المنتدى الافتتاحي لأصحاب المصلحة المتعددين المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة القيام، دون تأخير، بإنشاء محفل إلكتروني كجزء من الآلية؛

٩ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[٢٢]؛

١٠ - تؤكد أهمية التغلب على النزعات الانعزالية والسعي إلى اتباع نهج مبتكرة ومنسقة في تحقيق تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، وتطلب إلى الأمم المتحدة مواصلة تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة وتحقيق تكاملها على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

١١ - تسلم بالحاجة إلى نظام اقتصادي عالمي عادل ومنصف، حيث المؤسسات فعالة وذات مصداقية وشرعية وخاضعة للمساءلة، اهتداءً بروح تعددية الأطراف، ليتسنى للبلدان النامية الاستفادة من النمو الاقتصادي العالمي والتنمية المستدامة؛

---

(٢١) E/HLS/2016/1.

(٢٢) A/71/212.

١٢ - تعيد تأكيد دور عمل الجمعية العامة في توفير التوجيه السياساتي لتحقيق التنمية المستدامة؛

١٣ - تؤكد المساهمات التي تتحقق من الجهود والالتزامات الجارية لغرض التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١[٢]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣]، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٥]، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة زمنيا، وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، فضلا عن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتؤكد ما لمواصلة تنفيذها من أهمية في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في المجالات التي لم تتناولها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالكامل؛

١٤ - تطلب إلى الأمانة العامة أن تعد قائمة بالمسائل العالقة والناشئة ذات الصلة بتحقيق التنمية المستدامة؛

١٥ - تقرر إيلاء الاعتبار الواجب للجهود والالتزامات الجارية المذكورة آنفا في متابعة تحقيق التنمية المستدامة؛

١٦ - تؤكد أهمية المحيطات لتحقيق التنمية المستدامة على النحو الوارد في جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والعديد من القرارات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة سابقا، وترحب في هذا الصدد بكونها قررت، في قراريها ٢٢٦/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٣٠٣/٧٠ المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تنظيم مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، سيعقد في مقر الأمم المتحدة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

١٧ - تحث على التنفيذ السريع والفعال لأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة في مسار إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[١٦] والمبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى متابعة تلك الأولويات واستعراضها على نحو فعال، وتؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تظل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها؛

١٨ - تشير إلى الالتزامات الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ بتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وبوجه خاص ما طُلب في الفصل الثالث من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ من تشجيع وتعزيز وضع إطار عمل عشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتسلم بأن إجراء تغييرات أساسية في أسلوب الاستهلاك والإنتاج الذي تتبعه المجتمعات أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي؛

١٩ - ترحب وتذكِّر بالالتزامات المتعهد بها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بإجراء تغييرات أساسية في الطريقة التي تنتهجها المجتمعات في إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، وتشدد على وجوب مساهمة الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال وغير ذلك من الجهات الفاعلة غير الحكومية والأفراد في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، بطرق منها تسخير جميع المصادر في حشد المساعدة المالية والتقنية اللازمة لتعزيز قدرات البلدان النامية العلمية والتكنولوجية والابتكارية للانتقال صوب أنماط استهلاكية وإنتاجية أكثر استدامة، وتشجع على مواصلة تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتلاحظ أهمية اتخاذ كل البلدان إجراءات، على أن تتولى البلدان المتقدمة النمو ريادة الجهد المبذول، مراعية في ذلك تنمية البلدان النامية وقدراتها؛

٢٠ - تثني على التزام جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمساهمة في التنفيذ الفعال للبعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بشكل متكامل، على النحو الوارد في قرارها ٢/٥ المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦[٢٣]؛

٢١ - تؤكد من جديد أن النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين يشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة؛

٢٢ - تؤكد من جديد أيضا التزام جمعية الأمم المتحدة للبيئة بتسريع ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بسبل منها أنماط الحياة المستدامة والكفاءة في استخدام الموارد، وبتسريع الإجراءات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة كأداة للعمل بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك جزؤه المتعلق بوسائل التنفيذ؛

٢٣ - تؤكد الحاجة إلى ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام، بما في ذلك كإسهام في تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

٢٤ - تحيط علما بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٨/٢ المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦ المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين[٢٣]؛

٢٥ - تقرر تعيين المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة كمكلف بتلقي التقارير، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من مجلس وأمانة إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(٢٣) انظر UNEP/EA.2/19، المرفق الأول.

٢٦ - تدعو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تعميم النظر في مسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين في كامل برنامج جزء المجلس المتعلق بالتكامل، وكذلك خلال اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التي تعقد برعاية المجلس؛

٢٧ - تقرر الشروع في حوار بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة والجمعية العامة بشأن مسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

٢٨ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة[٢٤]، وتكرر الدعوة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى مواصلة تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتدعو في هذا الصدد الأمين العام إلى أن يواصل إطلاع الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على ما يُحرز من تقدم في هذا المجال وذلك لأغراض من بينها نظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في هذا الأمر؛

٢٩ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل عدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٣٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين البند الفرعي المعنون ”تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة“ في إطار البند المعنون ”التنمية المستدامة“.

---

(٢٤) A/71/76-E/2016/55.